

أمر حكومي عدد 413 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2019.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تممته وخاصة الفصول 11 و 16 و 31 و 36 منه،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وآخرها القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019،

وعلى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2019،

وعلى الأمر عدد 529 لسنة 1999 المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بضبط تيوب نفقات ميزانية الدولة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 3407 لسنة 2012 المؤرخ في 31 ديسمبر 2012،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1064 لسنة 2018 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 1146 لسنة 2019 المؤرخ في 17 ديسمبر 2019 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2019،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 19 لسنة 2020 المؤرخ في 27 فيفري 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها، وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصّه :

الفصل الأول - يرخص في تحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل داخل أبواب ميزانية الدولة لسنة 2019 العنوان الأول وفقا للجدول "أ" الملحق بهذا الأمر الحكومي.

الفصل 2 - تسند اعتمادات تكميلية تحمل على الاعتمادات المرسمة بباب "النفقات الطارئة وغير الموزعة" لميزانية الدولة لسنة 2019 العنوان الأول وفقا للجدول "ب" الملحق بهذا الأمر الحكومي.

الفصل 5 - وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي  
الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.  
تونس في 29 جوان 2020.

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد نزار يعيش

الفصل 3 - توزع اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية  
الدولة لسنة 2019 العنوان الثاني حسب الأقسام والفصول وفقا  
للجدول "ت" الملحق بهذا الأمر الحكومي.

الفصل 4 - تسند اعتمادات تكميلية تحمل على الاعتمادات  
المرسمة بباب "النفقات الطارئة وغير الموزعة" لميزانية الدولة  
لسنة 2019 العنوان الثاني وفقا للجدول "ث" الملحق بهذا الأمر  
الحكومي.